حسن وثوق الدولة ودوره السياسي في إيران (١٩٠٥-١٩٢٠)

احمد يونس زويد الجشعمي

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Hum.ahmed.uounic@uobabylon.com

الملخص

حسن وثوق الدولة هي الشخصيات السياسية المهمة التي ظهرت في نهاية عصر 1925 - 1796)) التي ترعرعت ودرست في الحكام القلاع من Gajarian، خصوصا أن عمه (أمين آل – دولة) كان واحدا من هؤلاء، عندما أصبح شابا وoppointed من والده (المعتمد للشركة – Dawla) مساعدا له في جمع الضرائب أذربيجان بموافقة ناصر – الدين شاه.

ونتيجة ليقف متمردي حركة ضد المعاهدة بين روسيا وبريطانيا في عام ١٩٠٧ التي قسمت إيران إلى مناطق نفوذ روسيا في الشمال والبريطانيين في الجنوب ومنطقة في الشرق الأوسط، ويلتزم محمد علي شاه لمغادرة البلد وتعيين ولي العهد الأمير أحمد شاه بدلا منه.

تم اختياره وزيرا العدل ووزير المالية بعد فوزه في انتخابات مجلس الشورى في عام ١٩٠٩.

أحمد شاه مرة أخرى اختارت وثوق الدولة في ٧ أغسطس ١٩١٨ لتشكيل الحكومة، وقال انه كان يعتبر خيانة من قبل المعارضين من عقد الحكومة بين إيران وبريطانيا في عام ١٩١٩، وقال انه كان يكره ومهملة من قبل الشعب الإيراني متهما إياه بيع ايران الى بريطانيا الى الاستقالة الذي اضطر لفعل ذلك في ٢٣ يونيو ١٩٢٠.

الكلمات المفتاحية:الحركة الدستورية ، المعاهدة، احمد شاه.

Abstract

Wothoq Al – Dawla is the most important political personalities which appeared in the end of Gajarian era (1796 – 1925) which brought up and taught in the rulers castles of Gajarian , especially that his uncle (Ameen Al – Dawla) was one of these , when he became a young man his father has oppointed (Mutamad Al – Dawla) as his assistant in Collecting Azerbaijan's tax with the agreement of Nassir Al – Deen Shah .

As a result of standing rebels of the constitutioned movement against the treaty between Russia and Britain in 1907 which divided Iran into Russian influence areas in the north and a British in the south and an entral area in the Middle , Muhammad Ali Shah is obliged to leave the Country and appoint the Crown prince Ahmed Shah instead of him .

He has been chosen as a justice minister and finance minister after his winning the election of Shoura Council in 1909 .

Ahmed Shah once again has chosen Wothoq Al – Dawla in 7 Aug. 1918 to form government , he has been considered a betrayal by the opponents of holding the government between Iran and Britain in 1919 , he was hated and neglected by Iranian people accusing him of selling Iran to Britain to resign who was obliged to do that in 23 June 1920 .

Key words: Constitutional Movement, the Treaty, Ahmad Shah.

المقدمة

يعد حسن وثوق الدولة من الشخصيات السياسية المهمة التي ظهرت على الساحة السياسية اواخر العهد القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٥) ، بعد أن نشأ وتلقى تعليمه في قصور الحكام القاجاريين ، لاسيما وان خاله (أمين الدولة) كان منهم ، وحينما اصبح شاباً عينه ابوه (معتمد الدولة) مساعداً له في جباية ضرائب اذربيجان بموافقة ناصر الدين شاه .

ولأنه صار قريباً من اصحاب السلطة ، لاسيما ابوه وخاله ، لذا أحبّ السلطة وسعى للوصول اليها ، وتحقق له ذلك عندما تقرب الى قادة الحركة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١) ، واصبح احد قادتها البارزين بعد فوزه بعضوية مجلس الشورى الاول وصار نائباً لرئيس المجلس (صنيع الدولة) ، وعملا سوية لحل المشاكل التي ظهرت بين اعضاء المجلس ، وتم اختياره ليكون مسؤولاً عن تنظيم الحسابات الحكومية لما يتمتع به من خبرة بهذا المجال منذ عمله جابياً لضرائب اذربيجان كما اسلفت ، وأنيطت له مهمة المالية ، واستطاع السيطرة على الواردات والمصروفات الحكومية .

وبسبب وقوف ثوار الحركة الدستورية ومنهم وثوق الدولة ضد توقيع المعاهدة الروسية – البريطانية لعام ١٩٠٧ والتي قسمت ايران الى مناطق نفوذ روسي في الشمال ، وبريطاني في الجنوب ، ومنطقة حياد في الوسط ، قام محمد علي شاه بضرب مقر مجلس الشورى واستخدامه القسوة والاستبداد ضد المعارضين بعد ضمانه عدم تدخل بريطانيا ، إلا انه لم يفلح في ذلك ، مما اضطره الى مغادرة البلاد وتنصيب ولي العهد احمد شاه بديلاً عنه .

تم اختيار وثوق الدول وزيراً للعدل ثم وزيراً للمالية بعد فوزه في انتخابات مجلس الشورى بدورته الثانية في آب عام ١٩٠٩ ، وعمل على معالجة اوضاع الخزينة ، وجمع الاموال من اثرياء وتجار ايران بفرض الضرائب عليهم ، ثم اصبح وزيراً للخارجية بعد تشكيل (صمصام السلطنة) للحكومة ، اذ يعد العقل المدبر والمفكر ونائباً لرئيس الوزراء ، فيما كلفه احمد شاه في آب عام ١٩١٦ بتشكيل الحكومة ، إلا ان وثوق الدولة لم يتمكن من تشكيلها في بداية الامر وقدم اعتذاراً لأحمد شاه بذلك ، إلا ان الاخير أصرّ على اعادة المحاولة مجدداً ، وبعد مداولات استطاع وثوق الدولة اعلان التشكيلة الحكومية في ٢٩ آب من العام نفسه.

عاد احمد شاه في ٧ آب عام ١٩١٨ واختار وثوق الدولة لتشكيل الحكومة مرة ثانية،فوافق الاخير ، وفي اثناء مدة رئاسته عُقد مؤتمر الصلح في باريس مطلع عام ١٩١٩ ، فأرسل وفداً لحضوره برئاسة (نصرت الدولة فيروز) لعرض طلبات ايران في المؤتمر ، إلا ان معارضة بريطانيا تمثيل ايران في المؤتمر بحجة ان الاخيرة لم تكن طرفاً في الحرب ، وانها اعلنت الحياد مع بدايتها ، حالت دون طرح طلباتها من قبل الوفد .

ولأن وثوق الدولة ترأس الجانب الايراني الذي قام بتوقيع الاتفاقية الايرانية – البريطانية لعام ١٩١٩ ، وترأس برسي كوكس السفير البريطاني في طهران الجانب البريطاني ، لذا عدّ وثوق الدولة خائناً في نظر المعارضين لعقد الاتفاقية ، وجعلت منه مكروهاً ومنبوذاً من قبل الشعب الايراني لانها لم تكن نزيهة، وان ايران قد بيعت من خلالها لبريطانيا ، لذلك صدرت الفتاوى من بعض رجال الدين في ايران والنجف الاشرف تدين الاتفاقية ، وخرجت مظاهرات في المدن الايرانية تندد بالمصادقة عليها .

واضطر وثوق الدولة الى اعلان الاحكام العرفية في كانون الثاني عام ١٩٢٠ ، واصبحت البلاد تحت الحكم العسكري ، وعمت الاعتقالات للشخصيات المعارضة ، وربما نفيهم في بعض الاحيان ، إلا ان هذه الاعمال لم تجد نفعاً ، لاسيما بعد قيام (٥٥) نائباً اعلان معارضتهم للاتفاقية ، بعد ذلك تزايدت الضغوطات على وثوق الدولة تطالبه بتقديم استقالته ، مما اضطر الى ذلك في ٢٣ حزيران ١٩٢٠ وهكذا انتهى (رجل بريطانيا الاول) في نظر الحكومة البريطانية.

أولاً : علاقته بالحركة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١)

برزت في العهد القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٥) شخصيات سياسية عدة كان لها دوراً بارزاً في الحياة السياسية في ايران وتبوأت مناصب في الحكومات المتعاقبة ، ومن هذه الشصيات حسن وثوق الدولة ابن الميرزا ابراهيم خان (معتمد السلطنة) ولد في حزيران عام ١٨٧١ بطهران[١] ، كان لخاله (أمين الدولة)[٢] تأثيراً كبيراً في بناء شخصيته ، اذ اشرف على تعليمه بعد ان فتح صفاً خاصاً في قصره وجمع فيه حسن وثوق الدولة واخوه احمد قوام السلطنة ، والميرزا محسن الابن الوحيد لأمين الدولة فدرسوا المعارف الاسلامية والادب العربي واللغات العربية والفارسية والفرنسية[٣] .

ذهب مع والده معتمد السلطنة الى بلاط (ناصر الدين شاه)[٤] في اوائل عام ١٨٩٥ ، فأعجب الشاه بشخصية حسن فأعطاه لقب "وثوق الدولة" ، ثم كلفه ابوه وبموافقة الشاه ليكون مساعداً له في جباية ضرائب اذربيجان[٥] .

تقرب وثوق الدولة كثيراً الى قادة الحركة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١) ، واصبح من قادتها ، وفاز بعضوية مجلس الشورى الاول ، واصبح نائباً لرئيس المجلس (صنيع الدولة)[٦] ، وانتقلت وظيفة جابي اقليم اذربيجان لاخيه الاصغر عبد الله وباشراف ابيهما (معتمد السلطنة) ، في هذا الوقت ظهرت شخصية وثوق الدولة السياسية ، اذ ادى دوراً هاماً مع رئيس المجلس (صنيع الدولة) في حل المشاكل التي ظهرت بين اعضاء الحكومة ، فتمكنا وبجهود كبيرة من حل جزء كبير من تلك المشاكل[٧] .

وتشكلت في آب ١٩٠٦ اول حكومة دستورية برئاسة نصر الله خان النائيني (مشير الدولة)[٨] ، واستفاد وثوق الدولة من عمله جابياً لضرائب اذربيجان فاختير ليكون مسؤولاً عن تنظيم الحسابات الختامية للحكومة اثناء عمله نائباً لرئيس المجلس ، اذ عمد الى تحديد رواتب الوزراء ، واوقف رواتب الوزراء السابقين ، والغى تعيين وزراء بدون وزارة (بدون عمل) ، والتي كانت موجودة قبل قيام الثورة الدستورية وقبل تشكيل مجلس الشورى ، وخفض رواتب محمد علي شاه[٩] والعائلة المالكة ، واوقف بذل الاموال من قبل الشاه بدون حساب ، وعمل وثوق الدولة كل هذا بعد قيام المجلس بتثبيت القانون الاساس للدولة ، فأنيطت المهمة المالية له ، ولما كان هناك الكثير من الوزراء السابقين او وزراء بلا وزارة او وزراء يتقاضون اكثر من راتب ، اغاضهم هذا العمل ، وارسل قسماً منهم تهديداً الى وثوق الدولة ، إلا انه لم يكترث واستطاع بمساندة المجلس من السيطرة على واردات ومصورفات الحكومة[١٠] .

ونتيجة لهذه الاعمال عمت فائدتها الشعب ، وتطورت مالية الدولة نحو الاحسن ، إلا ان هذا التطور لم يدم طويلاً بسبب مساعي روسيا التي دعمت محمد علي شاه ، فضلاً عن وقوف بعض اعضاء المجلس الى جانبه ، لذا عمل الشاه الى التصدي للمجلس واعماله[١١] .

ويرى الشاه ان الحكم المطلق خير لبلاده وعليه ان يحصر السلطات بيده ، وبتشجيع من الروس ، لاسيما مستشاره الروسي شابشال[١٢] ، لهذا اتسمت مدة حكمه والتي سميت بـــ(الاستبداد الصغير)[١٣]

بالصراع بين انصار الحركة الدستورية واعضاء مجلس الشورى (البرلمان) من جهة ، وبين الشاه وانصاره الرجعيين بمساندة روسيا من جهة ثانية[١٤] .

ثانياً : موقفه من المعاهدة الروسية – البريطانية ١٩٠٧

عقدت المعاهدة الروسية – البريطانية في ٣١ آب عام ١٩٠٧ ، والتي من خلالها قسمت ايران الى مناطق نفوذ روسي في الشمال ، ومناطق نفوذ بريطاني في الجنوب ، ومنطقة محايدة في الوسط[١٥] ، وان سبب عقد المعاهدة يرجع الى (اتفاق جنتلمان) بين اتحاد كل من المانيا والنمسا وايطاليا وبين فرنسا ، ذلك التقارب الذي جعل روسيا تنسحب من ايران والتبت[١٦] .

وعند توقيع المعاهدة التقى اعداء الامس (روسيا وبريطانيا) ليغطي على التناقض بينهما في ايران ، وان توقيع معاهدة التقسيم تعد خيبة امل للايرانيين، اذ اعتبروها محاولة لتسوية خلافاتهما على حساب ايران ، وانها تدخل وخيانة لا مبدئية[١٧] ، فضلاً عن تأكيدها على مصالحهما في افغانستان والتبت[١٨] .

وفي اليوم الذي عقدت فيه المعاهدة ، تم اغتيال أتابك أمين السلطان رئيس وزراء محمد علي شاه ، والذي استخدم العنف والقسوة في قمع انصار الدستور ، وكان اول رئيس وزراء يتم اغتياله في تاريخ ايران الحديث[١٩] ، لهذا اوقفت بريطانيا مساندتها ودعمها لانصار الدستور لانها وجدت في الحركة الدستورية ضرراً لمصالحها بعد عقدها للمعاهدة ، مما شجع محمد علي شاه في نزعته الاستبدادية ، وصار يعمل حراً دون ان يخشى أي تدخل لبريطانيا ضده[٢٠] .

وفي ٢٣ حزيران عام ١٩٠٨ توجهت فرقة من القوزاق[٢١] بقيادة الكولونيل لياخوف الروسي وحاصروا مجلس الشورى وقاموا بقصف بنايته بعدما استطاع محمد علي شاه من شق وحدة الصف للشعب الايراني ، فانقسم الناس بين مؤيداً له ، وبين مؤيداً لانصار الحركة الدستورية[٢٢] ، وقتل في تلك المواجهة (٥٠٠) من الاهالي وانصار الدستور بينهم نخبة مثقفة وشخصيات مرموقة من الشعب[٢٣] ، فضلاً عن مقتل (١٤٣) من جنود القوزاق والقوات الحكومية ، ولم تكن هذه نهاية انصار الحركة الدستورية الذين عادوا الى النضال السري وتأسيس الجمعيات الوطنية ، وبعد مدة وبمساندة الشعب استطاعوا من الدخول الى طهران بعد استسلام قوات القوزاق في ١٦ حزيران عام ١٩٠٩ فالتجأ محمد علي شاه الى دار السفير الروسي في زركنده ، التي تم رفع العلمين الروسي والبريطاني عليها[٢٤] .

شكل الثوار مجلساً انتخبوا منهم لجنة تعمل كحكومة مؤقتة لادارة البلاد (هيئت مديرة) وكان وثوق الدولة احد اعضاء اللجنة ، وهي مكونة من رئيس و(٢٥) عضواً ، اتخذوا من منطقة (بهارستان)[٢٥] في طهران مقراً لهم[٢٦] ، كان واجب اللجنة البت في مصير محمد علي شاه ، وتشكيل حكومة جديدة ، فضلاً عن انتخابها خمسة اشخاص برئاسة وثوق الدولة للذهاب الى مقر السفارة الروسية في زركنده للتفاوض بشأن مصير محمد علي شاه ، وحضر المفاوضات التي استمرت لايام عدة السير جورج بيركلي وكيل السفير البريطاني في طهران ، وبارنوسكي مستشار السفارة الروسية ، وتم الاتفاق على نقاط منها :

١-خلع محمد علي ووجوب مغادرته بلاد فارس .

٢-اعادة المجوهرات التي اخذها من خزينة الدولة .

٣-تخصيص راتب لمحمد علي وعائلته عند تركه البلاد يقدر بـــ(١٠٠) الف تومان سنوياً[٢٧] .

وقدم محمد علي مقترحاً بأن يتنازل عن حقوقه ويتعهد بعدم القيام بأي دور سياسي في المستقبل ، في مقابل السماح له البقاء في بلاد فارس ، إلا ان طلبه تم رفضه من قبل السفارتين الروسية والبريطانية بحجة ان بقاءه سيؤدي الى مزيد من الاضطرابات[٢٨] .

ومن اعمال هذه اللجنة أيضاً انشاء صندوق التبرعات والغرامات لتحسين خزينة الدولة التي تعاني فقراً شديداً ، فضلاً عن تعيينها الميرزا احمد ولي العهد ليكون شاهاً على ايران في ٢٠ تموز عام ١٩٠٩ ، ولصغر سنه عين عضد الملك[٢٩] (كبير اسرة آل قاجار) وصياً على العرش (نائب السلطنة) كما عين الميرزا محمد حسين الابن الاصغر لمحمد علي شاه ولياً لعهد احمد شاه[٣٠] .

واجريت انتخابات مجلس الشورى (الدورة الثانية) في ١٩ آب عام ١٩٠٩، وافتتح المجلس تلك الدورة في ١٥ تشرين الاول من العام نفسه ، وفاز وثوق الدولة بعضوية المجلس نائباً عن طهران ، بعدها كلف سبهدار تنكابني (سبهدار اعظم) ليكون رئيساً للحكومة ، اذ اختار وثوق الدولة وزيراً للعدل ثم وزيراً للمالية[٣١] .

عمل وثوق الدولة على تنظيم مالية الدولة ، فعين سبعة اشخاص بمنصب نائب وزير ووزعهم على مدن واقاليم (خراسان ، كرمان ، اذربيجان ، استراباد ، اصفهان ، خوزستان) وكان هدفه من ذلك معالجة اوضاع الخزينة ، وجمع الاموال من اثرياء وتجار ايران بوساطة الضرائب ، فضلاً عن محاولته السيطرة على حكام الولايات وضبط وارداتهم وانفاقهم داخل ولاياتهم[٣٢] .

لم تمض مدة طويلة حتى حدث التصدع داخل مجلس الشورى ، وحدثت الفوضى بسبب محاولة محمد علي المخلوع العودة الى السلطة وبدعم روسي[٣٣] .

وذكر احد المؤرخين "ان احمد شاه يتأرجح ما بين الروس والانكليز ، ولا يرى كيف يرضي احدهما دون ان يثير الاخر"[٣٤] وانه لا يملك أي طموح سياسي يسعى له ، وكان شغله الشاغل تمسكه بكرسي الحكم اطول مدة ممكنة ، ويقول جورج بلفور (G. Belfor) واصفاً شخصيته "ان احمد شاه لا يملك من محاسن الايرانيين الا القليل ، ولديه الكثير من عيوبهم ، وطموحه لا يتعدى جمع الاموال، ويحلم دائماً بربح سريع في بورصة باريس" وكان ضعيفاً امام السفراء الاجانب ، واصبحت في عهده ميزانية الدولة خاوية والجيش مترهل ، والامن معدوم ، والعدالة ضائعة ، والحكومة في طهران ليس لها اية سلطة على المحافظات والولايات ، والقحط وغلاء المعيشة مستشريان في الاقاليم ، والجوع يهلك بالناس[٣٥] .

وبعد اقالة سبهدار كُلِّف (صمصام السلطنة)[٣٦] لتشكيل الحكومة فاختار وثوق الدولة وزيراً للخارجية ، وكان الاخير العقل المدبر والمفكر ونائباً لرئيس الوزراء ، وكانت مدة تلك الحكومة من السنوات الخطرة والدقيقة بسبب الصراع الذي حدث على اثر توغل الشاه المخلوع محمد علي داخل اراضي البلاد وسيطرته على مدن ومساحات واسعة من البلاد ، وتدخلت بريطانيا وروسيا بشكل مباشر بهذه الاحداث ، حتى ان روسيا ارسلت انذاراً للحكومة الفارسية تطلب فيه منع شوستر[٣٧] من القيام بعمليات تفتيشية شمال ايران وبعكسه سوف تقوم القوات الروسية باحتلال تلك المنطقة ، وايدت بريطانيا الانذار عن طريق رسالة بعثها وزير خارجيتها ادورد كري ، تضمنت الموافقة على بنود الانذار لاجل انهاء خدمات شوستر[٣٨] .

وعلى الرغم من ارسال وثوق الدولة باعتباره وزيراً للخارجية اعتذاراً رسمياً في تشرين الاول عام ١٩١١ الى السفارة الروسية ، إلا ان هذه الاجراءات لم تجد نفعاً مع الحكومة الروسية التي حركت قواتها

ودخلت الى مدينة كيلان واحتلتها[٣٩] ، ثم قدمت الحكومتان الروسية والبريطانية انذاراً اخر للحكومة الفارسية جاء فيه :

١-انهاء خدمات شوستر .

٢-التزام الحكومة الفارسية بدفع نفقات الجيش الروسي الذي احتل كيلان .

٣-منع بلاد فارس من استخدام الخبراء الاجانب إلا بموافقة الدولتين الروسية والبريطانية[٤٠] .

قررت الحكومة الدستورية رفض هذا الانذار (مدته ٤٨ ساعة) فتحركت القوات الروسية تجاه طهران ، الامر الذي اضطر الحكومة الفارسية وبمشورة شوستر اعلان الموافقة على الانذار ، وعطل عمل مجلس الشورى ، واستقال وثوق الدولة من منصبه كوزير للخارجية وتم اختيار علاء السلطنة[٤١] بدلاً عنه ، والذي تم تكليفه بتشكيل الوزارة في مطلع عام ١٩١٤ ، فاختار وثوق الدولة لوزارة الخارجية واستمر بمنصبه حتى تشرين الاول من العام نفسه[٤٢] .

وفي آب عام ١٩١٥ كُلّف مستوفي الممالك برئاسة الوزراء ، فاصبح وثوق الدولة وزيراً للخارجية ثم وزيراً للمالية في اخر تعديل لحكومته ، وحاول وثوق الاعتماد على اقربائه وسلمهم مناصب مهمة في وزارة المالية[٤٣] .

وفي آب عام ١٩١٦ كلف احمد شاه[٤٤] ، وثوق الدولة لتشكيل الحكومة ولما لم يستطع وثوق الدولة تشكيل حكومته ارسل اعتذاراً لأحمد شاه عن قبوله المنصب ، إلا ان اصرار الاخير عليه جعله يحاول مجدداً، وبعد مداولات طويلة استطاع وثوق الدولة اعلان تشكيلته الحكومية يوم ٢٩ آب من العام نفسه[٤٥] .

كان وثوق الدولة (رجل بريطانيا المخلص) فنالت حكومته مساعدات ومعونات من الحكومة البريطانية ، فاستطاع تجاوز الازمة المالية ودخل بمفاوضات مع الروس حالت دون احتلالهم طهران[٤٦] ، إلا انه لم يفلح في حل الكثير من المشاكل التي كانت تعاني منها البلاد ، لاسيما وان الحرب العالمية الاولى كانت على اشدها بين معسكري المحور والوفاق ، وعلى الرغم من اعلان بلاد فارس الحياد في وقت سابق ، إلا ان هذا لم يحل دون ان تكون بعض من اراضيها مسرحاً للعمليات العسكرية بسبب مجاورتها لكل من روسيا وغريمتها الدولة العثمانية ، فضلاً عن تواجد الكثير من القوات البريطانية في جنوبها وفي العراق المجاور لها، وهاجمت القوات العثمانية اراضي بلاد فارس ، اذ اثرت هذه الظروف على البلاد تأثيراً كبيراً فلم يكن الاقتصاد الفارسي ، فضلاً عن ان الجيش الفارسي ليس بقوة كافية يمكنه الصمود بوجه تلك الاحداث[٤٧] .

ومما يؤخذ على حكومة وثوق الدولة بعض الاخطاء ، اذ ذكرها احد المؤرخين ومنها ، تجديد تجارة الترياق ، والموافقة على بنود معاهدة عام ١٩٠٧ بين روسيا وبريطانيا ، فضلاً عن تعيينه بعض الحكام والمأمورين غير الكفوئين على الولايات والاقاليم ، مما ادى الى خروج بعض المناطق عن سيطرة الحكومة المركزية[٤٨] ، كما انه قد اعطى امتياز نفط خوشتاريا[٤٩] ، الى احد اتباع روسيا[٥٠] .

استمرت وزارة وثوق الدولة لمدة عشر اشهر ، وبسبب شائعة مفادها ان رئيس الوزراء وصف اهالي اذربيجان بأنهم لصوص وقطاع طرق وعصاة[٥١] ، ولوجود اعداء كثر له ، لاسيما داخل مجلس الشورى ، زد على ذلك تدهور الاوضاع في البلاد ، لذا طالب المعارضين وعلى رأسهم الحزب الديمقراطي الاذربيجاني باستقالة وثوق الدولة والتنحي عن السلطة ، فاضطر الاخير الى تقديم استقالته في ٢٧ ايار عام ١٩١٧ [٥٢] ، وشكل الحكومة بعده علاء السلطنة ، ومن بعده كلف (عين الدولة)[٥٣] لتشكيل الحكومة ، فاختار

وثوق الدولة وزيراً للمعارف والاوقاف ، إلا ان اعتراض اهالي اذربيجان وخروجهم بمظاهرات ضده ادت الى استقالته[٥٤] .

في آب عام ١٩١٨ وقع اختيار احمد شاه على وثوق الدولة فكلفه بتشكيل الحكومة لمرة اخرى ، ووافق الاخير[٥٥] ، وكان معولاً كثيراً على مساعدة بريطانيا له ، واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية ، وكانت البلاد تعيش اوضاعاً سيئة والبريطانيين يسيطرون على مساحات شاسعة من البلاد ، وقطاع الطرق منتشرين في المدن ، والامن الداخلي غير مستقر ، أما خزينة الدولة فكانت شبه خاوية[٥٦] ، لذا توجه وثوق الدولة الى اعادة ترتيب الامن والنظام ، فاصدر اوامره لاعتقال المجرمين وقطاع الطرق وتم اعدام قسماً منهم ، وبهذا استطاع السيطرة على الاوضاع الامنية بفضل قوة الشرطة التي تأسست مؤخراً ، بعدها توجه للقضاء على القحط،فعين على ادارة الخبز موليتور البلجيكي[٥٧] ، واعطاه صلاحيات واسعة للتخلص من ازمة الخبز ، فضلاً عن انه عاقب المحتكرين للحنطة[٥٨]،واشاعوا المعارضون لوثوق الدولة ان الاجانب هم المسيطرون على الخبز والحنطة في البلاد، وان هؤلاء يعملون على تهريب الحنطة الى الجيش البريطاني في العراق[٥٩] ، لذا خرجت مظاهرات شملت طلبة الجامعات والاهالي ، وتجمعوا في جامع الشيخ عبد الحسين في طهران ، فواجههم وثوق الدولة بعنف وامر الشرطة باستخدام الشدة معهم ، والقى القبض على زعماء الحركة وتم نفي قسماً منهم الى خارج البلاد[٦٠] .

وفي ١٠ كانون الاول عام ١٩١٨ اصدر بياناً هدد فيه(المخالفين والمشاغبين والعابثين بالامن)[٦١] ، بعدها عاد الاستقرار تدريجياً الى مدن البلاد ، واعلنت بريطانيا دعمها لاجراءات رئيس الوزراء وارسلت مساعدات مالية له بعدما ايقنت امكانية قبول الحكومة برئاسة رجلهم المفضل وثوق الدولة عقد اتفاقية بينهما تحفظ المصالح البريطانية في بلاد فارس وتزيد من هيمنتها عليها[٦٢] .

ثالثاً : دوره في عقد الاتفاقية البريطانية – الايرانية عام ١٩١٩

ارسل وثوق الدولة وفداً لحضور (مؤتمر الصلح في باريس)[٦٣] مطلع عام ١٩١٩ برئاسة نصرت الدولة فيروز[٦٤]،وطالب الوفد باعادة تعديل حدود بلاد فارس لتشمل كل العناصر الايرانية على حساب روسيا وتركيا والغاء امتيازات الاجانب في بلاد فارس[٦٥] ، إلا ان المطالب رفضت[٦٦] ، وعارضت بريطانيا تمثيل بلاد فارس في المؤتمر بحجة ان ايران لم تكن طرفاً في الحرب وانها اعلنت الحياد من بدايتها[٦٧] ، وان الفرس ليسوا شعباً خاضعاً ، على الرغم من تعاطف الولايات المتحدة الامريكية بشخص رئيسها ولسن الذي رحب بمشاركة ايران في المؤتمر، واكد على ضرورة سماع دعاويها وعرض مسألة مشاركتها في شورى الاربعة الكبار ، والتي كانت اعلى سلطة في المؤتمر ، والذي يتكون من وود رو ولسن رئيس الولايات المتحدة الامريكية ولويد جورج رئيس الوزراء البريطاني وجورج كلمانسو رئيس الوزراء الفرنسي واورلانزو رئيس وزراء ايطاليا[٦٨]،ولم تكن هذه الحجج البريطانية سوى ذريعة لاخفاء نوايا بريطانيا لتحويل بلاد فارس الى محمية بريطانية ، مستغلة بذلك الاوضاع في روسيا والحرب التي اندلعت بين البلاشفة واعدائهم[٦٩] .

ويرى احد المؤرخين ان سبب عدم الموافقة على اشتراك ايران في المؤتمر ليس للمطالب التي بالغت فيها ايران وعرضتها على المؤتمر ، منها ارجاع حدودها الدولية الى ما كانت عليه قبل عقدها معاهدة تركمانجاي وتشمل اذربيجان الشمالية ومدينة باكو وارمينيا الغربية ومدن بريفان وقرباغ وقسم من داغستان ، فضلاً عن قسماً كبيراً من آسيا الصغرى حتى حدود الفرات التي تضم ديار بكر والموصل[٧٠] .

في حين يرى مؤرخ اخر ان ذلك الرفض بمشاركة ايران في المؤتمر يرجع الى انشغال بريطانيا مع عملائها ، لاسيما وثوق الدولة ونصرت الدولة فيروز في تلك المرحلة بالذات بتنظيم وعقد معاهدة عام ١٩١٩ والتي جعلت بموجبها ايران محمية بريطانية ، لذلك انتاب البريطانيين القلق الشديد من قيام ايران بعرض دعوى ضدها وهذا سوف يفشي ما جاء في المعاهدة ، والتي سوف تخالف انعقادها الدول الكبرى التي لها مصالح في ايران كالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ، وتتهم بريطانيا بنسف المؤتمر والتحرك خارج قراراته ، لذلك خالف بلتور وزير خارجية بريطانيا اقتراح ايطاليا والولايات المتحدة بمشاركة ايران في المؤتمر[٧١] .

وان حجج بريطانيا التي اعلنتها على ايران بعدم السماح لها بالمشاركة في المؤتمر لم تكن إلا ستاراً لاخفاء نواياها الحقيقية من وراء ذلك وهدفها من جعل ايران محمية بريطانية كان حماية مصالحها الاستراتيجية ، اذ كانت ايران تعد جسراً نحو الهند درة التاج البريطاني ، فضلاً عن كثرة مواردها النفطية التي اخذت تعطي ثمارها ، زد على ذلك سعيها الى اتخاذ ايران ممراً لارسال بعثات ووحدات عسكرية الى روسيا بعد التطورات التي حدثت في الاخيرة بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ ، اذ اندلعت الحرب الاهلية بين البلاشفة والمناشفة، وحصلت الاخيرة على دعم الدول الغربية ، لاسيما بريطانيا التي سعت الى الاطاحة بالبلاشفة، لذلك ارادت بريطانيا ان تجعل من ايران نقطة انطلاق لها نحو القفقاس وما وراء بحر قزوين ، فضلاً عن آسيا الصغرى ، وهي مناطق جيدة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية[٧٢] .

وبرر وزير الخارجية البريطانية سعي بلاده لتحويل بلاد فارس لمحمية بريطانية بالقول "نحن لا نستطيع السماح بوجود مرتع لسوء الحكم ودسائس العدو وفوضى مالية واحتلال سياسي بين حدود الامبراطورية الهندية ومحميتنا الجديدة (العراق) ، فضلاً عن ذلك فإننا نملك في الزاوية الجنوبية الغربية من ايران موجودات ضخمة على شكل حقول نفط ونحن نعمل ما بوسعنا كي لا تقع بأيدي البلاشفة الروس"[٧٣] .

وصرح (بيرسي كوكس)[٧٤] السفير البريطاني في طهران ، اذ قال "سلامة فارس يجب ان تُسَجّل كجزء من عقيدتنا"[٧٥] .

فيما صرح (كيرزون)[٧٦] وزير الخارجية البريطانية ، اذ قال : "ان ايران بالنسبة لنا تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة ، فلو تركناها فسوف يتدخل اعداؤنا فيها ، وذلك خطر علينا وعلى مصالحنا" فضلاً عن تأكيده على اهمية النفط الايراني بالنسبة لبريطانيا عندما قال : "ان جيشنا يعتمد اعتماداً حياتياً على النفط الايراني"[٧٧] .

من خلال هذه التصريحات يمكن الاستنتاج ان بريطانيا تريد قطع الطريق امام أية دولة ، لاسيما المنتصرة في الحرب العالمية الاولى تحاول التدخل في الشأن الفارسي لتبقي بلاد فارس غنيمة بريطانيا لوحدها ، لهذا ارسلت الاخيرة وفداً الى طهران تكوّن من اللورد كيرزون ، وبرسي كوكس السفير البريطاني الجديد في طهران لاجراء مفاوضات عقد اتفاقية تربط خلالها بلاد فارس بعجلة الامبراطورية البريطانية وكبادرة لكسب الجانب الايراني اعلنت بريطانيا لحكومة وثوق الدولة من خلال رسالة بعثتها عن طريق الوفد ثلاث نقاط هي :

١-ضمان استقلال بلاد فارس .

٢-الغاء احكام اتفاقية ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا (وكانت روسيا قد الغت هذه الاتفاقية مسبقاً بعد الثورة البلشفية فيها عام ١٩١٧ وارسلت برقية الى الحكومة الفارسية بهذا الشأن) .

٣-اعادة سلطة قوة بنادق جنوب فارس[٧٨] الى الحكومة الفارسية .

وكانت بريطانيا تنظر الى بلاد فارس ونفطها وموقعها الاستراتيجي على الخليج العربي فرصة لتعويض خسائرها المالية الكبيرة اثناء الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)[٧٩] ، اذ كان الدبلوماسيون البريطانيون يريدون اضفاء الصفة الرسمية لسيطرتهم على ايران ، لذا فإن تولي (وثوق الدولة) رئاسة الوزراء الى جانب قيامه بمهام وزير المالية قد سهل مهمتهم تلك ، لأن موقف الاخير اعتمد على ما يحصل عليه من دعم بريطانيا له ، فضلاً عن اعتقاده ان ايران لم تستطع ان يكون لها موقف ثابت وواضح تجاه الصراع الروسي – البريطاني خلال المائة عام الاخيرة ، اذ كان للروس القياصرة وحسب رأيه سياسة توسعية عدوانية هدفها الوصول الى سواحل الخليج العربي عن طريق ايران ، وان البريطانيين الذين وقفوا حجر عثرة في طريق تقدمهم ، ويرون ان ايران يجب ان تكون مستقلة وذلك لتحقيق مصالحهم في الاستثمارات وحماية المناطق المهمة المجاورة في العراق والخليج العربي والتي تقع أصلاً تحت الاحتلال البريطاني[٨٠] .

وبسبب المعطيات الجديدة التي افرزتها الحرب العالمية الاولى ، وتبدل تناسب القوى على الصعيد الدولي اثر خروج روسيا من اللعبة وانهيار الامبراطورية العثمانية وهزيمة المانيا وظهور الولايات المتحدة الامريكية كقوة دولية اكثر فاعلية[٨١] ، فضلاً عن تدهور الاوضاع الداخلية في ايران ، واختلاف مواقف زعماء العشائر تجاه الحرب وحسب ما تقتضيه مصالحهم الشخصية ، وظروف القتال آنذاك ، اذ كان البعض منهم يتمرد على سلطة الشاه ، وربما يصل بهم الى عدم الاستجابة لاوامره ، لهذا اصبحت سلطته اسمية وتابعة لسلطة الحكومة البريطانية ، حتى وصلت سلطة الشاه المركزية الى الصفر في بعض الاحيان[٨٢] ، لذا فرضت بريطانيا على بلاد فارس اتفاقية جديدة بعد مفاوضات استمرت تسعة اشهر[٨٣] .

اطلق البريطانيون على هذه الاتفاقية اسم (اتفاقية المساعدة البريطانية من اجل تقدم ايران ورفاهيتها)، فوقعها عن الجانب الايراني وثوق الدولة بحضور اكبر ميرزا (صارم الدولة) بن ظل السلطان وزير المالية ، ونصرت الدولة بن فرما وزير الخارجية ، وعلي خان منصور الملك رئيس دائرة الامور البريطانية في وزارة الخارجية الايرانية ، وعلي قلي خان انصاري الملقب (مشاور الممالك)، أما الجانب البريطاني فوقع عنه السفير البريطاني في طهران برسي كوكس وذلك في ٩ آب عام ١٩١٩ [٨٤] ، ونصت المعاهدة على عدد من البنود منها :

١-الاعتراف باستقلال بلاد فارس وسلامة اراضيها .

٢-تعيين مستشارين بريطانيين في جميع الوزارات للحكومة الفارسية وتتحمل الاخيرة مصاريف هؤلاء المستشارين وعلى الوزراء الالتزام بتوجيهات المستشارين والعمل وفق الخطط التي يرسمونها[٨٥] .

٣-تزود الحكومة البريطانية بلاد فارس بالخبراء العسكريين والمعدات والذخائر الحربية وتقوم بتدريب وتأهيل الجيش الفارسي[٨٦] .

٤-تقوم بريطانيا بتقديم قروض مالية للحكومة الفارسية بفائدة سنوية مقدارها (٧%) وبضمان واردات الكمارك الفارسية .

٥-تشكل لجنة مشتركة لفحص وتحديد التعرفة الكمركية[٨٧] .

٦-تقدم بريطانيا الخدمات لفتح الطرق البرية وانشاء السكك الحديدية لتوسيع التجارة وتنميتها بين فارس وبريطانيا مقابل اعطاء الاولوية في التجارة للبضائع البريطانية[٨٨] .

كما ضمت الاتفاقية بنوداً تتعلق بتعهدات الحكومة الفارسية منها :

١-تتقبل بلاد فارس اعادة النظر في المعاهدات السابقة التي عقدتها مع الدول الاخرى .

٢-تتكفل بلاد فارس باعادة اعمار البلاد والتخلص من آثار الحرب وتتخلى عن مطالبة بريطانيا بالتعويضات مقابل تخلي الاخيرة عن مطالبها بخصوص نفقات ادامة القوات البريطانية في بلاد فارس[٨٩] .

٣-احترام الحدود الفارسية وتعديلها وفقاً للاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الفارسية مع بريطانيا[٩٠] .

ضمنت بريطانيا من خلال هذه المعاهدة السيطرة على جهاز الحكم والجيش والاقتصاد الفارسي ، إلا انه لم تتحقق غايات البريطانيين من وراء هذا الاتفاق ، اذ طهرت معارضة واسعة لعقد هذه الاتفاقية على الصعيد الداخلي والدولي[٩١] ، اذ جعلت من موضوع استقلال ايران مجرد حبراً على ورق ، بسبب وجود المستشارين البريطانيين في مختلف الادارات واجهزة الحكم الايرانية ، واعطتهم كافة الصلاحيات حتى تجعل كلمتهم هي النافذة في تلك الدوائر ، فضلاً عن سيطرتها على ابار النفط في الجنوب ومد خطوط المواصلات عبر اراضيها[٩٢] .

وهكذا عمت موجة سخط عارمة اغلب مدن ايران ضد حكومة وثوق الدولة والبريطانيين ، لاسيما القوى السياسية الايرانية والصحافة ، اذ اعلنوا بأن الاتفاقية باعت ايران للاجانب بأبخس الاثمان وجعلتها مستعمرة بريطانية ، وعارضها كثير من السياسيين الايرانيين امثال محتشم السلطنة ومستوفي الممالك ومشير الدولة ومؤتمن الملك ومخبر السلطنة ومستشار السلطنة وممتاز السلطنة ، واعلنوا رفضها[٩٣] .

وكان لرجال الدين موقفاً رافضاً للاتفاقية ، اذ اظهروا ذلك الرفض في المحافل الدينية ، واخذوا يرمون الاركان الثلاثة (وثوق الدولة ، نصرت الدولة ، صارم الدولة) بالخيانة والتآمر مع العدو ضد الشعب الايراني انطلاقاً من ان المعاهدة باعت البلاد للاجنبي وجعلتها "كفلسطين مستعمرة اجنبية"[٩٤] .

واصدر بعض رجال الدين فتاوى ترفض وتحذر من المصادقة على الاتفاقية ومن بينهم حسن مدرس[٩٥] الذي عدّ وثوق الدولة خائناً ، كما اصدر علماء النجف الاشرف فتاوى تندد بعقد الاتفاقية ، كما كتب الشاعر ميرزا اعشقي مخاطباً وثوق الدولة "بلاد فارس ليست من ممتلكات ابيك وانما هي دولة مستقلة يملكها الشعب الايراني" وفي هذا التصريح دلالة واضحة على ان الشعب الفارسي فهم هذه الاتفاقية وعرف مخاطرها[٩٦]، وكانت الصحف المعارضة للاتفاقية منها صحيفة ستارة (النجمة) وصحيفة افتاب (النور) ، كما تشكلت جمعيات ومنظمات تحمل سرية تعمل على التحريض لرفض الاتفاقية ، والتي طرحت شعارات عدة تطالب وثوق الدولة بالاستقالة ، وشكلت جمعية سرية سميت (المجازات) كان هدفها الرئيس هو "قتل كل محبي بريطانيا" وهيأت عناصرها للقيام بحملة من الاغتيالات للعناصر الموالية للوجود البريطاني في ايران[٩٧] .

وظهرت في شمال ايران حركات مثل انتفاضة الاذربيجانيين بقيادة محمد خياباني[٩٨] وحركة الميرزا كوجك خان[٩٩] في اقليم كيلان .

اتهمت بعض الصحف في مقالات صريحة وثوق الدولة باستلامه رشوة من الحكومة البريطانية كثمن للتوقيع على الاتفاقية ، ووصفته مع بعض وزراءه ، لاسيما وزيري المالية والداخلية انهم (امراء لصوص) واختلفت الاراء حول مقدار الرشوة ، فبعض المصادر قدرتها بـــ(٤٠٠) الف تومان ، في حين ذكر اخر انها تعادل (١٣٠) الف تومان[١٠٠] ، أما الوثيقة البريطانية السرية التي تعود الى عام ١٩٢٣ فذكرت ان وثوق الدولة ومعه اثنان من الساسة الايرانيين استلموا (١٢٠) الف دولار[١٠١] .

وان بريطانيا لم تتراجع يوماً عن استعمال الرشوة لتغيير او المجيء بوزارات تدين بالولاء لها ولاطماعها التوسعية ، اذ كانت اكثر الوزارات يشكلها البعض من كبار رجال الساسة الايرانيين او المتنفذين منهم ، الذين كان همهم الوحيد جمع الاموال في فترة قصيرة وبعدها يختفون عن الانظار الى غير رجعة بعد ان ملؤوا جيوبهم منها[١٠٢] .

ولم تقتصر المعارضة على الداخل ، انما شملت الخارج أيضاً ، اذ وجه الاتحاد السوفيتي نداءاً الى عمال وفلاحي ايران في ٢٩ آب ١٩١٩ اكد فيه عدم الاعتراف بالاتفاقية التي تستعبد الشعب الايراني ، فضلاً عن انها الغت الامتيازات القيصرية السابقة في بلاد فارس[١٠٣] .

فيما ابدى الوزير الفرنسي في طهران عدم قناعته بالاتفاقية ، ونشرت الصحف الصادرة في فرنسا مقالات اكدت ان تنفيذ الاتفاقية يعني تخلي بلاد فارس عن حريتها[١٠٤] .

أما الولايات المتحدة الامريكية فقد عارضت الاتفاقية لأنها تتعارض مع مصالحها النفطية ، فقد سعت للحصول على امتيازات نفطية في شمال ايران ، لذا اكد وزير خارجيتها روبر لانسغ (R. Lansing) استياء حكومته منها لأنها جرت بصورة سرية وانها تتناقض مع مبدأ (الباب المفتوح)[١٠٥] والدبلوماسية العلنية التي وردت في مبدأ ولسن ، الذي نصّ على ضرورة علانية معاهدات السلم ووضع نهاية للمعاهدات الدبلوماسية ، لذا طلبت من سفيرها في طهران ابلاغ معارضتها عقد الاتفاقية[١٠٦] .

وفي المقابل كان هناك من يدعم هذه الاتفاقية ويعدها خطوة باتجاه تطوير البلاد والقضاء على الازمات الداخلية المتتالية ، فمثلاً كان رأي رئيس الوزراء وثوق الدولة ومستشاريه صباح دار والامير فارمان فارما والشيوخ البختياريون ، ان الاتفاقية ستقوم بالاصلاحات الادارية وتبعد عنهم الثورة الاجتماعية وتعيد سيطرة بريطانيا على الشرق الاوسط[١٠٧] .

أما ضياء الدين الطباطبائي[١٠٨] صاحب صحيفة (رعد) فقد نشر في سلسلة مقالات تؤيد عقد الاتفاقية ، اذ كانت تربطه علاقات وثيقة برئيس الوزراء وثوق الدولة ، اذ كُلِّف بعقد اتفاقيات سرية لاجل عقد اتفاقية مع مندوبي الولايات المتحدة الامريكية ، كما كُلِّف في شباط عام ١٩٢٠ بترأس وفداً لزيارة القوقاز[١٠٩] .

لجأت حكومة وثوق الدولة الى تقييد حرية الصحافة واغلاق الصحف المعارضة ، ثم اعلنت الاحكام العرفية في البلاد والتي اصبحت تعيش حكماً عسكرياً ، فضلاً عن اصدار وثوق الدولة اوامره لاعتقال ونفي الشخصيات المعارضة للاتفاقية[١١٠]، زد على ذلك الانتفاضات التي حدثت في اذربيجان وكيلان كما اسلفت ، والاستياء الشعبي والاوضاع المتوترة فيهما والتي هددت الوجود البريطاني في ايران ، لذا فكرت الحكومة البريطانية بتغيير حكومة وثوق الدولة الذي كان يعد (رجل بريطانيا الاول) لذا قدم نورمن السفير البريطاني في طهران تقريراً مستعجلاً الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ حزيران عام ١٩٢٠ اكد فيه فشل سياسة وثوق الدولة لانها تعد سبباً للاحداث في ثلاث مقاطعات شمالية ، ولأن بريطانيا تريد امتصاص نقمة الشعب الايراني واقناعه بضرورة التوقيع على المعاهدة[١١١] .

تزايدت الضغوط على وثوق الدولة بعد اعلان (٥٥) نائباً معارضتهم لعقد الاتفاقية ، فلم يجد منفذاً إلا تقديم الاستقالة في ٢٤ حزيران من عام ١٩٢٠ ووقع الاختيار على مشير الدولة ليكون بديلاً عنه[١١٢] .

وهكذا فقد ظلت الاتفاقية سراً من اسرار تلك الحقبة المثيرة من تاريخ ايران السياسي ، اذ فقدت ولم يعثر على نسختها الاصلية حتى اليوم[١١٣] .

الخاتمة

هناك عدد من الشخصيات الايرانية التي ظهرت في نهاية العهد القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٥) ، وكان لها دوراً بارزاً في الحياة السياسية والاقتصادية ، ومن هذه الشخصيات حسن وثوق الدولة ابن معتمد الدولة ، الذي كان يعمل جابياً لضرائب اذربيجان ، لذلك تعلم منه ابنه وثوق الدولة كثيراً من الامور المالية التي جعلته خبيراً بها ، واوصلته خبرته الى ان يكون وزيراً للمالية في عهد احمد شاه، لذا يمكن الخروج باستنتاجات عدة تبين مواقف وثوق الدولة من القضايا المختلفة التي حدثت خلال هذا العهد منها :

أولاً : لأن وثوق الدولة نشأ وترعرع في قصور الملوك والحكام القاجاريين ، وتعلم فيها مختلف علوم الادب والمعارف واللغات ، لاسيما وان خاله (امين الدولة) يعد احد الشخصيات التي كان لها شأن في الحكم القاجاري ، لذا اخذ الكثير من الامور التي تعلمها في قصورهم لتكون له الاساس الذي سار عليه في حياته اللاحقة .

ثانياً : عند قيام الحركة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١) كان وثوق الدولة احد قادتها ، وعند قيام انتخابات مجلس الشورى فاز بعضويته ، واصبح نائباً لرئيس المجلس (صنيع الدولة) ، وبسبب خبرته في امور الحسابات والمالية ، اختير ليكون مسؤولاً عن تنظيم الحسابات الحكومية ، فعمل على تحديد رواتب الوزراء والغى رواتب الوزراء السابقين ، واوقف تعيين الوزراء بلا وزارة ، وهذه الامور كانت موجودة قبل الحركة الدستورية ، وبعد تشكيل مجلس الشورى رفض هذه الامور وساند وثوق الدولة في اصلاحاته المالية ، ولم يكتف بذلك انما وصل به الامر الى تخفيض راتب محمد علي شاه والعائلة المالكة ، وهذا ما لم يتمكن احداً من قبله ان يتجرأ على هذه الاعمال التي سهلت السيطرة على واردات ومصروفات الحكومة.

ثالثاً : وبسبب عقد المعاهدة الروسية – البريطانية لعام ١٩٠٧ التي عمدت الى تقسيم ايران الى ثلاث مناطق نفوذ ، ولأن بريطانيا اوقفت مساعداتها الى انصار الدستور ومنهم وثوق الدولة لأنها ترى فيهم ضرراً لمصالحها بعد عقد الاتفاقية ، لذا شكل الثوار مجلساً يعمل بمثابة حكومة مؤقتة ، كان وثوق الدولة احد اعضائها ، الهدف من تشكيلها البت في مصير محمد علي شاه ، بعد ان لجأ الى مقر السفارة الروسية ، وانتخبت لجنة من خمسة اشخاص برئاسة وثوق الدولة للتفاوض ، وتم الاتفاق على خلع الشاه ومغادرته البلاد وصرف راتباً سنوياً له ولعائلته مقداره (١٠٠) ألف تومان عند تركه البلاد ، وعين الميرزا احمد ولي العهد ليكون شاهاً على ايران في ٢٠ تموز ١٩٠٩ .

رابعاً : وعند انتخاب مجلس الشورى (الدورة الثانية) في آب عام ١٩٠٩ فاز وثوق الدولة بعضوية المجلس نائباً عن طهران ، واصبح وزيراً للعدل ثم وزيراً للمالية بسبب خبرته في هذا المجال كما اسلفت ، فعمل على اصلاح اوضاع الخزينة ، لاسيما عندما قام بجمع الاموال من اثرياء وتجار ايران من خلال فرض الضرائب عليهم ، وسيطر على واردات ونفقات حكام الولايات الايرانية ، ولأنه العقل المدبر والمفكر للحكومة ، لذا اختاره صمصام السلطنة بعد تشكيل الحكومة وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء ، وبعد عزل صمصام الدولة في آب عام ١٩١٦ تم تكليف وثوق الدولة من قبل احمد شاه لتشكيل الحكومة ، الا انه لم يتمكن من ذلك في بادئ الامر ألا انه وبدعم من الشاه وبعد مداولات استطاع تشكيلها في ٢٩ آب من العام نفسه .

خامساً : قامت الحكومة البريطانية بمساندة وثوق الدولة ، وقدمت له المساعدات لتجاوز الازمة المالية التي تمر بها البلاد ، لأنه يعد (رجل بريطانيا الاول) في نظر بريطانيا ، إلا انه لم يتمكن من السيطرة على الامور ، بسبب وجود معارضين له ، لاسيما في مجلس الشورى ، واعتماده على حكام ضعفاء في ادارة الولايات

الايرانية ، ومعارضة اهل اذربيجان له وطلبهم منه تقديم الاستقالة لوجود اشاعة تقول انه وصفهم انهم لصوص وقطاع طرق وعصاة ، مما اضطر الى تقديم استقالته في ٢٧ ايار ١٩١٧، اذ لم تستمر حكومته سوى عشرة اشهر .

سادساً : وعندما كلفه احمد شاه لتشكيل الحكومة للمرة الثانية في آب عام ١٩١٨ وافق على تشكيلها ، وعندما عقد مؤتمر الصلح في باريس مطلع عام ١٩١٩ ارسل وفداً برئاسة نصرت الدولة فيروز لعرض طلبات ايران على المؤتمر ، إلا ان معارضة الحكومة البريطانية احالت دون اعطاء الفرصة للوفد بالحضور بحجة ان ايران لم تكن طرفاً في الحرب العالمية الاولى ، وكانت على الحياد مع بداية الحرب .

سابعاً : وعندما عقدت الاتفاقية البريطانية – الايرانية ، والتي اطلقت بريطانيا عليها اسم (اتفاقية المساعدة البريطانية من اجل تقدم ايران ورفاهيتها في ٩ آب ١٩١٩) ، وترأس الجانب الايراني وثوق الدولة في حين كان على رأس الجانب البريطاني السير برسي كوكس السفير البريطاني في طهران، وعلى الرغم من ان الاتفاقية في رأي وثوق الدولة سوف تقوم بالاصلاحات الادارية وتبعد عنهم الثورة الاجتماعية ، وتعيد سيطرة بريطانيا على الشرق الاوسط ، إلا انها قوبلت برفض واسع من الجهات المعارضة لها ، والتي خرجت بمظاهرات ، وعمد بعض رجال الدين الى اصدار فتاوى ترفض المصادقة على الاتفاقية واعتبروا وثوق الدولة الرأس المدبر لها وعدوه خائناً ، لذا اضطر الاخير الى اعلان الاحكام العرفية في كانون الثاني ١٩٢٠ واصبحت البلاد تعيش حكماً عسكرياً ، إلا ان هذه الاجراءات لم تجد نفعاً ، اذ ان (٥٥) نائباً اعلنوا معارضتهم للاتفاقية ، وتزايدت الضغوط على وثوق الدولة ، فلم يجد منفذاً سوى تقديم الاستقالة في ٢٣ حزيران من العام نفسه ، وبذلك انتهى عهد واحد من اهم الشخصيات السياسية التي ايدت الحكومة البريطانية وتقديم التسهيلات لها لتحقيق مصالحها في ايران .

الهوامش

(١) محمد ابراهيم باستاني باريزي ، رجال ومشاهير آشتيان ، تحقيق ونكارش ، صادق حضرتي ، كتابخانة ملي ايران ، تهران ، بي تا ، ص١٣١ .

(٢) وهو ابن محمد خان مجد الملك ، اصبح رئيساً للوزراء في عهد مظفر الدين شاه ، توفي في قرية قرب كيلان . ينظر : سرهنك محمد علي كلريز ، مينو در ، جلد اول ، مؤسسة جاويدان ، تهران ، بي تا ، ص٧٤٤ .

(٣) ابراهيم صفائي ، رهبران مشروطة ، جاب دوم ، انتشارات جاويدان ، تهران ، ١٣٦٢ ش ، ص ص٤١٦-٤١٨ .

(٤) ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦) : وهو ابن محمد علي شاه بن عباس ميرزا ابن فتح علي شاه ، ولد عام ١٨٣١ ، عين ولياً للعهد وحاكماً على اقليم اذربيجان قبل تسنمه العرش ، اصبح شاهاً على بلاد فارس في تشرين الاول عام ١٨٤٨ وهو بسن السابعة عشر ، وفي عهده تدهورت الاوضاع السياسية والاقتصادية ، بعدها تم اغتياله على يد احد انصار جمال الدين الافغاني في ايار عام ١٨٩٦. ينظر : شاهين مكاريوس ، تاريخ ايران ، دار الافاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص٢٤٢-٢٥٦ ؛ مهدي بامداد ، شرح حال رجال ايران در قرن ١٢ و ١٣ و ١٤ هجري ، جلد اول ، جاب شتم ، كتابخانة ملي ايران ، تهران ، ١٣٤٧ ش ، ص ص٢٤٦-٣٢٩ .

(٥) باقر عاقلي ، ميرزا احمد خان قوام السلطنة در دوران قاجارية وبهلوي ، جاب اول ، كتابخانة بيامي ، انتشارات جاويدان ، تهران ، ١٣٧٦ ش ، ص ص٤٦-٤٧ .

(٦) وهو مرتضى خان ابن علي خان مخبر الدولة ، ولد عام ١٨٥٦ في طهران ، يعد من قادة الحركة الدستورية ورئيساً للمجلس الاول ، اصبح عضواً في مجلس الادارة بعد فتح طهران ، وتولى مناصب وزارية عدة ، تم اغتياله عام ١٩١٠ عندما كان وزيراً للمالية على يد اثنين من الكرج ، بتدبير من السفارة الروسية . للمزيد ينظر : احمد عبد القادر الشاذلي ، الاغتيالات السياسية في ايران ، ط١ ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٢٥ .

(٧) ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٤١٦ .

(٨) ولد عام ١٨٤٨ في طهران ، درس الخط وفن الخطابة ومقدمات في العلوم الدينية ، وعمل في مناصب حكومية في عهدي ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه ، لاسيما وكيلاً لوزارة الخارجية ووزيراً لها ، شارك في الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ . للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص ص٩٩ – ١٣١ .

(٩) باقر عاقلي ، زندكينامة وشرح حال وزراي امور خارجة ١١٩٨-١٣٥٧ ش ، جاب اول ، دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، مركز جاب وانتشارات ، تهران ، ١٣٧٦ ش ، ص١٤٢ .

(١٠) باقر عاقلي ، زندكينامة وشرح حال وزراي امور خارجة ، ص١٤٣ .

(١١) حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي من بداية الدولة الصفوية الى نهاية الدولة القاجارية ، المجلد الثالث ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣٢٠ .

(١٢) سيرج ماركو شابشال (Serge Marko Chapchal) : وهو مربي محمد علي شاه عندما كان ولياً للعهد وحاكماً على تبريز ، عينته الحكومة الروسية وصار له نفوذاً كبيراً على ولي العهد ، فيوجه جميع اعماله وكان عملياً هو الحاكم على اذربيجان ، وبعد وصول محمد علي الى الحكم بقي محتفظاً بمنصبه وساند محمد علي في محاربته للدستوريين . للمزيد ينظر : فصلنامة برسيهاي تاريخي، سال هفتم ، شمارة ٦ ، مارت ١٩٧٣ ، ص١٨٦ .

(١٣) هي مدة حكم محمد علي شاه ، واستمرت ما يقرب من سنتين وتسعة اشهر . للمزيد ينظر : حسن كريم الجاف ، المصدر السابق ، ص ص٣١٩-٣٣٣ .

(١٤) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران في القرن العشرين ، ط١ ، مطبعة المركز النموذجي في الجيزة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص٢٢-٢٥ .

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) سعيد الصباغ ، تاريخ ايران السياسي ١٩٠٠-١٩٤١ ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر ، ٢٠٠٠م ، ص٧٢ .

(17) George Lenczowski , The Middle east in world Affairs , third Edition , London , 1962 , p. 35 ;

نوري عبد البخيت ، معاهدة سنة ١٩٠٧ بين روسيا وانكلترا حول ايران وافغانستان والتبت ، مجلة كلية الاداب ، جامعة البصرة ، العدد ١٤ ، ١٩٧٩ ، ص ص٢٤٥-٢٤٦ .

(18) Mejdumarodni Othoshenia , I veshnaya politica USSR . Sbornik Documentov 1871 – 1957 , Moscow , 1957 , pp. 39 – 42 .

(١٩) كان وراء الاغتيال حيدر عمو اوغلو الملقب (حيدر بمبى) أي حيدر قنبلة ، الذي قام بتأسيس منظمة سرية قامت باغتيالات شخصيات عسكرية وسياسية . للمزيد ينظر : احمد عبد القادر الشاذلي، المصدر السابق ، ص٢١ .

(٢٠) كروة نويسندكان ، انقلاب مشروطيت از سري مقالات دانشنامة ايرانيكا ، زير نظر : احسان يار شاطر ، ترجمة : بيمان متين ، جاب دوم ، مؤسسة انتشارات امير كبير ، تهران ، ١٣٨٣ ش ، ص١٠٧ .

(٢١) وهي فرق عسكرية شكلها ناصر الدين شاه في ايران بعد زيارته لروسيا عام ١٨٧٨ ، واطلع على فرق القوزاق الروسية الخاصة بحماية القصر ، لذا عمد الى تأسيس مثيلاتها في ايران عام ١٨٧٩ واطلق عليها الاسم نفسه ، وكانت بقيادة ضباط روس ، اما ميزانيتها ونفقاتها فتعد جزءاً من قروض الحكومة الايرانية . للمزيد ينظر : علي البصري ، مذكرات رضا شاه ، السلسلة السياسية ، منشورات البصري ، د. ت ، ص١٢ ؛ روافد جبار شرهان ، المؤسسة العسكرية الايرانية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢١-١٩٤١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص٦١-٦٢ .

(٢٢) عبد الهادي كريم سلمان ، موقف روسيا من الثورة الدستورية في ايران ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، العدد (٦) ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٩ ، ص٢١ .

(٢٣) قحطان جابر اسعد ارحيم التكريتي ، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥-١٩١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٥ ، ص١٥٧.

(٢٤) المصدر نفسه ، ص١٦١.

(٢٥) وهي منطقة واسعة تقع وسط طهران ، كانت جزءاً من املاك الحاج ميرزا حسين خان قزويني سبهسالار وقد وهبها للامة ، وعقدت فيها جلسة مجلس النواب بعد تهدم بناية المجلس اثر قصفها بالمدافع بأمر من محمد علي شاه ، وفي بعض الاحيان يطلق على مجلس النواب تسمية (بهارستان) نسبة لهذه المنطقة . للمزيد ينظر : سعيد الصباغ ، المصدر السابق ، ص٣٧ ؛ رحيم كاظم محمد الهاشمي ، تجارة الاسلحة في الخليج العربي ١٨٨١-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٢ ، ص٤٢ ؛ عبد الله حالف البديري ، دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥ – ١٩١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠٠٥ ، ص١٣٤ .

(٢٦) ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٤١٣ .

(٢٧) عبد الله حالف البديري ، المصدر السابق ، ص١٣٥ .

(٢٨) ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٤٢١ .

(٢٩) تضاربت المصادر حول لقب الوصي علي احمد شاه ، فمنها من ذكرت لقبه (اسد الملك) ، وفي ذكر اخر ان لقبه هو (آزود الملك) ، واضاف اخر (ان ازود الملك توفى فأصبح صلاح الدولة هو الوصي) ، وذكره اخرون انه (عضد الدولة) وخالفهم اخر وقال انه (ناصر الدولة) ، وارجح الرأي ان عضد الملك كان وصياً على العرش إلا انه توفي في عام ١٩١٠ فاستلم (ناصر الملك) الوصاية وتوفي عام ١٩٢٥ . للمزيد ينظر : ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٢٣٥ ؛ مجلة الهلال ، مملكة ايران بين انكلترا وروسيا تاريخ علاقتهما بها والاسباب التي أدت الى اقتسامهما النفوذ فيها ، العدد (٥) ، السنة (٢٠) ، شباط ١٩١٢ ، ص٢٧٢ .

(٣٠) ولد في تبريز عام ١٨٩٦ ، عاش مع والدته وشقيقاته ، لم يكلفه والده محمد علي شاه بامور الحكم لصغر سنه ، لذلك واجه صعوبات اثناء عزل ابوه عن الحكم واصبح هو الحاكم ، كان ضعيف الشخصية ومتردداً في اتخاذ القرارات الحاسمة ، وعدم معرفته ادارة امور الحكم لعدم قيام والده بتدريبه على الادارة او تعيينه والياً على اذربيجان كما هو شأنه من ولاة العهد في الاسرة القاجارية. للمزيد ينظر : مهدي ملك زادة ، تاريخ انقلاب مشروطت ايران ، تهران ، ١٣٧٠ ش ، ص ص١١٢-١١٣ .

(٣١) احمد شاكر العلاق ، ايران في عهد احمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨ ، ص٣١ .

(٣٢) ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٤٢٣ .

(٣٣) كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الاسلامية ، ترجمة : نبيه امين فارسو منير البعلبكي ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٦٨٠ .

(٣٤) عباس اقبال اشتياني ، ايران در عصر قاجاري ، تهران ، ١٣٦٦ ش ، ص١٩ .

(٣٥) كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١١٢ .

(٣٦) نجف قلي خان صمصام السلطنة بختياري ، ولد عام ١٨٥١ ، اصبح من رجال الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١) ، تولى مناصب وزارية بعد قيام الثورة ، وساهم في مقارعة الشاه المخلوع محمد علي . للمزيد ينظر : ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص ص٢٢٣-٢٥٣ .

(٣٧) وهو مورغان شوستر خبير اقتصادي ومالي متمرس وذي خبرة طويلة ، وهو امريكي الجنسية ، استعانت به الحكومة الدستورية بعد افلاس الخزينة وانتشار الفوضى الادارية ، وتردي المستوى الاقتصادي بسبب التدخلات الروسية والبريطانية في الشؤون الداخلية لايران ليقوم بتنظيم مالية ايران ، اذ وقع عليه الاختيار في حزيران عام ١٩١١ ووافقت عليه حكومتا روسيا وبريطانيا ، ولأن حركته اصلاحية (اصلاح اقتصادي ومالي) بدأت تسير حتى اصبحت جزء من الحركة الوطنية الايرانية ، الامر الذي اقلق روسيا وبريطانيا خوفاً من تهديد وجودهم في ايران ، لذا وقفتا في طريقه ، وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩١١ وجهت روسيا انذاراً الى الحكومة الايرانية بطرده واعضاء البعثة الامريكية المرافقة له ، لذا اضطر الى تقديم استقالته وغادرت البعثة ايران في ١٤ كانون الثاني عام ١٩١٢ عائدين الى بلدهم . للمزيد ينظر : عبد الاله بدر الاسدي ، العلاقات البريطانية الايرانية ١٩١٨-١٩٣٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٤٧ ؛ سميرة عبد الرزاق العاني ، العلاقات الايرانية الالمانية في اواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٣٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص ص٨٣-٨٤ .

(٣٨) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ترجمة : ابو الحسن موسوي شوستري ، مؤسسة مطبوعات صفي شاه ، تهران ، ١٣٨٦ ش ؛ ناصر تكميل همايون ، اولتيماتوم روسية بر ضد مجلس دوم مشروطت ايران ، حافظ مجلة ، شمارة ٣٢ ، جهارم مرداد ، ١٣٨٥ ش ، ص٧٠ .

(٣٩) باقر عاقلي ، زندكينامة وشرح حال وزراي امور خارجة ، المصدر السابق ، ص١٣٩ .

(٤٠) اروندا ابراهيميان ، ايران بين ثورتين ، المجلد الاول ، مطبعة جامعة بريستون ، ١٩٨٢ ، ص١٩٩ .

(٤١) وهو محمد علي خان بن ابراهيم خان ، ولد عام ١٨٣٨ في منطقة انزلي (بندر بهلوي) ، حصل على لقبه من ناصر الدين شاه ، وعمل في وزارة الخارجية في شبابه وتزوج اخت طاووس خانم (والدة قوام

السلطنة) عمل مع ابيه في بغداد حتى عام ١٨٨١ ثم عين نائب للقنصل في تفليس ، بعدها شغل منصب وزير علوم ومعارف ووزير خارجية في اكثر من وزارة ، واصبح رئيساً للوزراء ثلاث مرات ، توفي عام ١٩١٨ اثر اصابته بمرض . للمزيد ينظر : اقبال يغنايي ،علاء السلطنة سيزد همين وزير علوم ، اموزس وبرورش (تعليم وتربيت) ، مجلة ، شمارة (١) ، دوره جهلم ، مهر ١٣٤٩ ش ، ص ص٢١-٢٧ ؛ عباس قدياني ، مرهنك توصيفي تاريخ ايران از دوران اساطيري تابايان عصر بهلوي ، جلد جهارم ، انتشارات فرهنك مكتوب ، تهران ، بي تا ، ص١٨٧١ .

(٤٢) باقر عاقلي ، زندكينامة وشرح حال وزراي امور خارجة ، المصدر السابق ، ص١٤١ .

(٤٣) ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٤٢٣ .

(٤٤) بلغ احمد شاه السن القانوني في تموز عام ١٩١٤ ، لذا تم تتويجه شاهاً على بلاد فارس .

(٤٥) تكونت الحكومة من (حسن وثوق الدولة رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية ، وفتح الله خان اكبر (سردار منصور) وزيراً للداخلية ، ابو فتح خان الطباطبائي (حشمت الدولة) وزيراً للحربية ، مرتضى خان (ممتاز الملك) وزيراً للمعارف والاوقاف ، والدكتور اسماعيل خان (امين الملك) وزيراً للبريد والتلغراف ، وفيروز ميرزا (نصرت الدولة) وزيراً للعدلية ، وميرزا حسن خان (مشار الملك) وزيراً للمالية ، وميرزا شكر الله خان قوام السلطنة وزيراً للتجارة) . للمزيد ينظر : ناصر نجمي ، وثوق الدولة وقرار داد ننكين ١٩١٩ ، جاب اول ، انتشارات كوتنبرك ، تهران ، ١٣٨١ ش ، ص٤٤ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص٤٥ .

(٤٧) ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٤٢٥ .

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) اكلكي ميفيديفتش خوستاريا (A. M. Khoshtariia) احد اتباع روسيا جورجي الاصل ، دفع رشوة مقابل حصوله على امتياز نفط المناطق الشمالية فحصل عليه في ٩ آذار عام ١٩١٦ لمدة سبعون عاماً ، إلا ان الحكومة السوفيتية بعد ثورة ١٩١٧ لم تعترف بالامتياز مما سهل على شركة الانكلو – فارسية شراءه عام ١٩٢٠ بمبلغ (١٠٠) الف باوند . للمزيد ينظر : اراء جاسم محمد المظفر ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من تأميم النفط في ايران ١٩٥١ – ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ ، ص٨ ؛ مسعود بهنود ، از سيد ضياء تا بختيار ، جاب بنجم ، سازمان انتشارات جاويدان ، تهران ، ١٣٧٠ ش ، ص٣٤ .

(٥٠) ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٤٢٥ .

(٥١) المصدر نفسه ، ص٤٢٦ .

(٥٢) احمد شاكر العلاق ، المصدر السابق ، ص٩٢ .

(٥٣) من الشخصيات السياسية البارزة ، كان رئيساً للوزراء اثناء الثورة الدستورية وطالب المعتصمين باستقالته من رئاسة الحكومة لأنه اتبع اساليب القسوة والشدة والاعتقالات للمعارضين له . للمزيد ينظر : لازم لفته ذياب المالكي ، ايران في عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦-١٩٠٧) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٧ ، ص ص١٣٤-١٣٥ .

(٥٤) المصدر نفسه .

(٥٥) ضمت التشكيلة الوزارية مشاور الممالك وزيراً للخارجية ، نصرت الدولة فيروز وزيراً للعدلية ، مشار الملك وزيراً للتجارة ، نظير الدولة وزيراً للعلوم والمعارف ، شردار همايون وزيراً للحربية، محاسن الملك وزيراً للبريد والتلغراف . للمزيد ينظر : شمس الدين رشديه ، قرار داد وثوق الدولة وحوادث مربوط به آن ، خاطرات وحيد ، مجلة ، شمارة (٤٠) ، بهمن ١٣٥٣ ش ، ص ص٣٤-٣٨ .

(٥٦) امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩ ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٩ ، ص٤٢ .

(٥٧) خبير اقتصادي بلجيكي ، استدعته الحكومة الفارسية لمعالجة وادارة ملف الحنطة والمخابز للقضاء على القحط ، الذي ساد البلاد بسبب تأثيرات الحرب العالمية الاولى ، وانعدام الامن في البلاد . للمزيد ينظر : احمد شاكر العلاق ، المصدر السابق ، ص ص٧٧-٧٩ ؛ مسعود كوهستاني نزاد ، سال ديمبختك قحطي سال ١٢٩٦ ش ، كنجينه اسناد ، مجلة ، تهران ، ١٣٨١ ش ، شمارة (٤٥) ، سال دوازدهم ، ص ص٤١-٤٦ .

(٥٨) ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٤٢٦ .

(٥٩) ناصر نجمي ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

(٦٠) المصدر نفسه .

(٦١) حبيب الله كمالي ، تلاشهاي حكومت بالشويكي روسية وعواقب كجروى وثوق الدولة ، كنجينه اسناد ، مجلة ، شمارة (٩) ، بهار ١٣٧٢ ش ، ص٤٩ .

(٦٢) المصدر نفسه .

(٦٣) يسمى مؤتمر السلام ، دعت اليه الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى لرسم الخارطة السياسية لما بعد الحرب والبت بمصير الدول التي كانت تابعة للدول المنهزمة في الحرب منها الدولة العثمانية والمانيا ، وسيطرت بريطانيا على المؤتمر الذي استمر من ١٨-٢١ كانون الثاني ١٩١٩ ، وتمخض عنه عقد معاهدة فرساي التي حملت الدول المنهزمة اعباء كبيرة . للمزيد ينظر : ابو الفضل قاسمي ، اليكارشي يا خاندانهاي حكومتكر ايران خاندان فيروز ، خاطرات وحيد ، مجلة، شمارة (١٢) ، مهر ١٣٥١ ش ، ص ص١٠٧-١١٥ .

(٦٤) ذكر احد المصادر ان الوفد الايراني كان برئاسة وزير الخارجية مشاور الممالك وعضوية كل من ذكاء الملك فروغي وحسين علاء ونبيل الدولة الكاشاني وانتظام الملك والامير امان الله جهانباني . للمزيد ينظر : سيد مهدي فرخ ، خاطرات سياسي فرخ باهتمام وتحرير برويز لوشاني ، ج١ ، تهران ، ١٣٤٧ ش ، ص٥٢ .

(٦٥) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص٣١ .

(٦٦) دونالد ولبر ، ايران ماضيها وحاضرها ، ترجمة : عبد النعيم محمد حسنين ، ط٢ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٠٥ .

(٦٧) خضير مظلوم فرحان البديري ، فصول من تاريخ ايران الحديث والمعاصر (العهد القاجاري ١٧٩٦-١٩٢٥) ، ج١ ، ط١ ، مطبعة دار الضياء ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٨ ، ص١٤٤ ؛ ادورد سابليه ، ايران مستودع البارود (اسرار الثورة الاسلامية) ، جامعة البكر للدراسات العليا ، هيئة الدراسات ، سلسلة الدراسات المترجمة ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٢٢٢ .

(٦٨) حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه الى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الاسلامية الايرانية ، المجلد الرابع ، الدار العربية للموسوعات ، د. ت ، ص٣١ .

(٦٩) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٢ ، ص١٠٩ .

(70) W. M. Olson , Anglo , Iranian relations during world war , London , 1981 , p. 214 .

(٧١) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص٢٧٣ .

(٧٢) دافيد هير ويتز ، الامبريالية والثورة ، ترجمة : خليل سليم ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ص٥١-٥٣.

(٧٣) امال السبكي ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

(٧٤) برسي كوكس (١٨٦٤-١٩٢٤) : عسكري واداري وسياسي بريطاني معروف عمل في منطقة الخليج العربي حتى عام ١٩٠٤ واصبح القنصل العام في بلاد فارس بين (١٩١١-١٩١٨) ، استطاع كسب بعض العشائر الفارسية الى جانب بريطانيا اثناء الحرب العالمية الاولى ، وشغل منصب المندوب السامي البريطاني في العراق خلال المدة (١٩٢٠-١٩٢٣) ، توفي في ٢٠ شباط ١٩٣٧ . للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٥ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٢٣٦ ؛

A. Ibrahamian , Iran between war , New York , 1981 , p. 17 .

(٧٥) احمد شاكر العلاق ، المصدر السابق ، ص١٢٢ .

(٧٦) اللورد ناشانيال كيرزون (G. N. Curzon) : سياسي بريطاني ولد عام ١٨٥١ ، شغل منصب الحاكم العام للهند البريطانية ما بين (١٨٩٩-١٩٠٥) ووزير خارجية بريطانيا خلال المدة (١٩١٩-١٩٢٤) ، له دور كبير في السياسة البريطانية في الهند والخليج العربي والعراق وفلسطين وبلاد فارس ، له عدد من المؤلفات منها (روسيا في اسيا الوسطى) و(فارس والمسألة الفارسية) و (مشاكل الشرق الاقصى) ، توفي عام ١٩٢٥ . للمزيد ينظر :

Bennett . Alord . George , Curzon and Control of British Foreign Policy 1919-1922 , p. 477 .

(٧٧) خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

(٧٨) قوة بنادق جنوب فارس : اسست من قبل بريطانيا تحت قيادة ضباط بريطانيين عام ١٩١٦ لتكون منافسة لقوات القوزاق التي يشرف عليها ضباط روس ، ولتقف بوجه التحركات الالمانية في بلاد فارس ، تم تشكيلها من قوات عشائرية موالية لبريطانيا . للمزيد ينظر : صالح محمد صالح العلي ، التاريخ السياسي لعلاقات ايران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١) ، مركز دراسات الخليج وايران ، البصرة ، ١٩٨٤ ، ص٢٧ .

(٧٩) فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين ١٩١٨-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦ ، ص٨٦ .

(٨٠) سعيد الصباغ ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

(٨١) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

(82) John Marlowe , The Persian Gulf in the Twentieth Century , London , 1962 , p. 98 .

(٨٣) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

(٨٤) ابراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ص٢٥ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص٤٣٥ .

(٨٦) سيد مهدي فرخ ، المصدر السابق ، ص٢٥ .

(٨٧) حربي محمد ، تطور الحركة الوطنية في ايران ١٨٥٣ حتى سنة ١٩٥٣ ، ط١ ، منشورات الثورة ، مطابع دار الثورة ، ١٩٧٢ ، ص٢٣ .

(٨٨) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص٣٢ .

(٨٩) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص١١٠ .

(٩٠) ناصر نجمي ، المصدر السابق ، ص٩٩ .

(٩١) هويدا عزت ، العلاقات الايرانية الالمانية وتأثيرها على الادب الفارسي في القرن العشرين ، تقديم : بديع جمعة ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٣٧ .

(٩٢) حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية ، المصدر السابق، ص ص٣٤-٣٧ .

(٩٣) المصدر نفسه .

(٩٤) حسين عبد زاير الجوراني ، حركات المعارضة في ايران ١٩٠٤-١٩٢٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ ، ص١٨٨ .

(٩٥) حسن ابن السيد اسماعيل عبد الباقي الطباطبائي ، ولد عام ١٨٦٧ في قرية سرايه في مدينة اردستان جنوب طهران ، درس في الحوزة العلمية في النجف الاشرف ، عاد الى اصفهان عام ١٩٠٣ ، وهو من ابرز دعاة الحركة الدستورية ، وانتخب عضو في مجلس الشورى ، ومن المعارضين لعقد اتفاقية عام ١٩١٩ مع بريطانيا ، اغتيل عام ١٩٣٧ بتدبير من رضا شاه . للمزيد ينظر : مجلة التوحيد ، شخصيات اسلامية ، الشهيد حسن مدرس ، العدد (١) ، ربيع الاول وربيع الثاني ١٣٠٤ هـ ، ص ص١٣٧-١٤٣ ؛ علاء الحمداني ، رمز المقاومة حسن المدرس ، مجلة التوحيد ، العدد (٦٩) ، طهران ، ١٤١٤ هـ ، ص ص١٤٣-١٥١ .

(٩٦) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

(٩٧) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

(٩٨) من الشخصيات الاذربيجانية ، ولد في تبريز عاصمة اقليم اذربيجان شمال ايران ، درس على يد كبار العلماء في عصره ، ولقب بالشيخ ، قاد حركة مقاومة في الاقليم رفضاً للاتفاقية . للمزيد ينظر: ايرج افشار ، زندكي طوفاني خاطرات سيد حسن تقي زادة ، جاب دوم ، انتشارات علمي، تهران ، ١٣٧٢ ش ، ص٣٥٨ .

(٩٩) ولد في مدينة كيلان عام ١٨٧٢ واستطاع ان يؤسس له حركة عرفت باسم الحركة الجنكلية التي اخذت اسمها من كلمة جنكل التي تعني بالفارسية الغابة ، اتخذت من غابات كيلان الكثيفة مسرحاً لنشاط حركته واعتمد على الفلاحين وكانت له علاقة مع العثمانيين والالمان وتعاونوا معه ، اعدم عام ١٩٢٦ بأمر رضا شاه . للمزيد ينظر : عادل محمد حسين العليان ، التغلغل الصهيوني في ايران ١٩٤١-١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٢٤ .

(١٠٠)جريدة العالم العربي ، بغداد ، العدد الصادر في ٢٥ ايلول عام ١٩٢٦ .

(١٠١)جريدة بغداد ، العدد الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٥٢ .

(102) Upton . J. M. , The history of Modern Iran , An interpretation , Massachusetts m 1961 , p. 41 .

(١٠٣)اروندا ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص ص١٦٣-١٦٤ .

(١٠٤)حسن كريم الجاف ، موسوعة ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية ، المصدر السابق ، ص ص٣٤-٣٧ .

(١٠٥)الباب المفتوح : مصطلح سياسي ظهر منذ عام ١٩٢٢ فرضته الولايات المتحدة الامريكية على منافستها بريطانيا للحصول على موطئ قدم لشركاتها النفطية في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي ، أي ابقاء الابواب مفتوحة امام المصالح الامريكية والدولية في المناطق التي تحتوي على النفط ، فضلاً عن تحقيق نوع من تكافؤ الفرص الاستثمارية عن طريق تقسيم الاسواق لضمان تصريف المنتجات والحصول على المواد الخام . للمزيد ينظر : محمد ظافر العجمي ، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص١٦ ؛ ممدوح محمود منصور ، الصراع الامريكي – السوفيتي في الشرق الاوسط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، د. ت ، ص٧٢ .

(١٠٦)حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية ، المصدر السابق، ص ص٣٤-٣٧ .

(١٠٧)اروندا ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

(١٠٨)هو بن علي بن مرتضى اليزدي الطباطبائي ، ولد عام ١٨٨٨ ، سافر الى النجف الاشرف ، ودرس في حوزتها العلمية ، اصدر صحيفة (رعد) وهي من ابرز الصحف في بلاد فارس . للمزيد ينظر : محمد حسين هاشم مطر البكاء ، ضياء الدين الطباطبائي ودوره في الحياة السياسية في ايران ١٨٨٨-١٩٦٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ، ص٢٩ ؛ مركز بررسي اسناد تاريخي وزارات اطلاعات ،رجال عصر بهلوي سيد ضياء الدين الطباطبائي به روايت اسناد ساواك ، جاب اول ، ١٣٧٩ ش .

(١٠٩)محمد حسين هاشم مطر البكاء ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

(١١٠)ناصر نجمي ، المصدر السابق ، ص ص١٩٢-١٩٤ .

(١١١)خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق ، ص ص١٤٧-١٤٩ .

(١١٢)المصدر نفسه ، ص١٨٢ .

(١١٣)كمال السيد ، سيد غابات الشمال او مصرع ثورة ، ط١ ، مؤسسة انصاريان للطباعة والنشر ، قم ، ١٩٩٩ ، ص ص٣٦-٣٧ .